Mav 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا

لواندا، أنغولا، 3 –7 مايو/أيار 2010

الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة للإسراع في تنفيذ البرنامج الشامل التنمية الزراعية في أفريقيا

بيان المحتويات

		الفقرات
1 –	مدخلات المنظمة في إطلاق برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) بشأن القطاع الزراعي	1– 10
1-1	*معلومات أساسية ومنشأ مشاركة المنظمة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا*	1– 2
2-1	*تحديد جدول الأعمال المتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية الخاص بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا*	3 – 7
3-1	*إعداد وثيقة مصاحبة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	8– 10
2 –	إرساء أساس للإسراع في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	11– 22
1-2	*المبادرات المبكرة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	11– 14
2-2	*إعداد برامج الاستثمار والمشروعات القابلة للتمويل المصرفي الوطنية ذات الأولوية*	15– 18
3-2	*الاجتماعات الإقليمية لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	19– 21
4-2	*منظمة الأغذية والزراعة في الميدان*	23
3 –	مواضيع واستراتيجية دعم المنظمة الحالي والمستقبلي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	24 – 58
1-3	*المجالات المواضيعية لدعم المنظمة الحالي والمستقبلي للإسراع في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	26 – 34
1-1-3	*دعم عملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	27 – 29
2-1-3	*المساعدة في تفعيل مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	30 – 34

3-2	*تعزيز القدرات المؤسسية*	41 -35
3-3	*استراتيجية الدعم التقني المقدم من المنظمة*	54 - 42
3-3-1	*تعبئة الموارد التقنية الداخلية للمنظمة*	45 - 43
3-3-2	*مواءمة البرنامج الميداني للمنظمة مع جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	46
3-3-3	*بناء شراكة وتحالفات دعماً لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا*	51 - 47
3-3-4	*أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد*	54 -52
3-4	*التحديات الماثلة على الطريق إلى الأمام*	58-55

الملحق: قائمة المختصرات

1 – مدخلات المنظمة في إطلاق برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) بشأن القطاع الزراعي

1-1 معلومات أساسية ومنشأ مشاركة المنظمة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)

1 – وُلدت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة الذي عُقد في لوساكا، زامبيا، في يوليو/تموز 2001، باعتبارها رؤيةً وإطاراً استراتيجياً لتجديد أفريقيا. وهي نتاج إدماج مبادرتين لتنمية القارة الأفريقية هما: *"برنامج نهضة أفريقيا في الألفية الجديدة (MAP)"* التي اقترحها في سنة 2000 عبد العزيز بوتفليقة رئيس جمهورية الجزائر، وأوليسيغون أوباسانغو رئيس جمهورية نيجيريا، وتابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ و *"خطة أوميغا"* التي اقترحها عبد الله وادي رئيس جمهورية السنغال. وقد تقررت الحاجة إلى دمج المبادرتين في مؤتمر قمة القادة الأفارقة في سرت، ليبيا، في مارس/آذار 2001 وأُعيد تأكيدها في المؤتمر المشترك لوزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، الذي عُقد في مدينة الجزائر، بالجزائر، في مايو/أيار 2001. وكانت مبادرة "نيباد" تعهداً من قِبَل القادة الأفارقة، يستند إلى رؤية مشتركة وقناعة راسخة ومتقاسَمة، باستئصال الفقر وبوضع بلدانهم، فردياً وجماعياً على حد سواء، على طريق النمو والتنمية المستدامين. وكان الهدف منها هو تعزيز المبادرات الإنمائية التي تملكها وتقودها أفريقيا وتستند إلى عدد من مجالات العمل القطاعية ذات الأولوية، بما في ذلك في مجالات البنية الأساسية والعلم والتكنولوجيا والزراعة والأمن الغذائي.

2 – وفي الاجتماع الأول للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مبادرة نيباد (HSGIC) الذي عُقد في أبوجا، بنيجيريا، في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2001، دُعي المدير العام للمنظمة إلى الإدلاء ببيان عن حالة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في القارة، وعن الإجراءات اللازمة لمعالجتهما في سياق برنامج التنمية الزراعية الخاص بمبادرة نيباد. وفي ذلك الاجتماع عرض المدير العام للمنظمة تقديم المساعدة من المنظمة في صياغة برنامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي الخاص بالمبادرة. وكان هذا العرض إيذاناً ببدء التعاون القوي المستمر بين المنظمة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد).

2-1 تحديد جدول الأعمال المتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية الخاص بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

3 – في أعقاب اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مبادرة نيباد الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول في أبوجا عقدت المنظمة، في ديسمبر/كانون الأول 2001، اجتماعاً في روما لخبراء أفارقة بشأن المياه والزراعة من البلدان الخمسة عشر الأعضاء في لجنة تنفيذ مبادرة نيباد لكي يقدحوا زناد الفكر بشأن المجالات ذات الأولوية لبرنامج نيباد بخصوص الزراعة. وارتبطت المنظمة أيضاً بجميع المداولات الرئيسية التي ساعدت على إدراج مدخلات زراعية في جدول أعمال مبادرة نيباد. وكان من بين هذه المنتديات حلقة العمل المعنية بسير العمل، التي عُقدت في بينوني، بجنوب أفريقيا، في يناير/كانون الثاني 2002، والتي دعت إلى عقدها اللجنة التوجيهية لنيباد لكي ترسم طريق المضي قُدماً في ما يتعلق

بجميع قطاعات تلك المبادرة، وسلّطت فيها المنظمة الضوء على القضايا والتحديات الرئيسية في مجال الزراعة، وساعدت على تقديم مبررات تعميم قطاع الزراعة في برامج نيباد ذات الأولوية.

4 – وبعد انقضاء أسبوع على حلقة عمل بينوني، عُقد مؤتمر المنظمة الإقليمي الثاني والعشرون لأفريقيا في القاهرة، بمصر (من 4 إلى 8 فبراير/شباط 2002)، ووفّر منتدى لكبار المسؤولين والوزراء الأفارقة لمناقشة أفكار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، وزيادة وعيهم بالمبادرة الجديدة، وتحديد أدوارهم. واتخذ المؤتمر قراراً أوصى، في جملة أمور، بالتعاون بين المنظمة والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وأقر البرامج الوطنية والإقليمية بشأن الأمن الغذائي التي تم وضعها بمساعدة من المنظمة، كمدخلات في مبادرة نيباد.

5 – وقد كان الدعم المقدم من المنظمة موجهاً إلى تحديد مجالات التركيز الاستراتيجي، وفي مارس/آذار 2002 توصّلت المنظمة ولجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مبادرة نيباد إلى اتفاق بشأن الخطوط العريضة لما أصبح يُطلق عليه لاحقاً *"البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا"* (CAADP). وبعد ذلك، وبناء على طلب من اللجنة المذكورة بدأت المنظمة، في أبريل/نيسان 2002، في صياغة ثلاثة فصول وورقة تجميعية شكّلت في نهاية المطاف وثيقة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد قُدمت مسودات متتالية للوثائق الأربع إلى جميع وزراء الزراعة الأفارقة وجميع وزراء التكامل الأفريقي وكذلك رؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية؛ ورئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)؛ ورؤساء مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية لشرق أفريقيا، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، ومصارف إنمائية إقليمية فرعية أفريقية أخرى مختارة؛ ورئيس لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والبنك الدولي؛ ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا (FARA)، وذلك التماساً لتعليقات جميع أولئك؛ وقُدمت نُسخ إعلامية إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

6 – وبحلول منتصف مايو/أيار 2002، نظرت اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) في اجتماعها في مابوتو في مسودة موحدة. وبعد ذلك نُوقشت مسودة معدلة في مجموعة من الاجتماعات عُقدت في المقر الرئيسي للمنظمة في روما في يونيو/حزيران 2002، بلغت أوجها بإقرارها في 9 يونيو/حزيران 2002 من قِبَل وزراء الزراعة الأفارقة. ثم اعتمدها، بعد سنة في يوليو/تموز 2003، رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مؤتمر قمتهم الذي عُقد في مابوتو، بموزامبيق، مع تقديرات استثمارية، حتى سنة 2015، تبلغ نحو 251 مليار دولار أمريكي في إطار أربع "ركائز" عمل: وهذه الركائز هي:

- *الركيزة الأولى: توسيع المساحات المشمولة بالإدارة المستدامة للأراضي والنظم الموثوقة للتحكم في المياه.* وتعترف هذه الركيزة بالمخاطرة المتأصلة في الزراعة البعلية في أفريقيا وبما لإدارة موارد المياه من أهمية حيوية في ما يتعلق بزيادة الإنتاجية الزراعية، وكفالة نواتج مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وتمثل الركيزة أيضاً الأساس الذي تستند إليه أهمية تحسين خصوبة التربة الزراعية، وقدرتها على حفظ الرطوبة. وقد قُدرت الاحتياجات

الاستثمارية بما يبلغ 37 مليار دولار أمريكي، إلى جانب مبلغ إضافي قدره 31 مليار دولار أمريكي لتغطية نفقات الصيانة والتشغيل.

- *الركيزة الثانية: تحسين البنية الأساسية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة لتحسين النفاذ إلى الأسواق.* وفي إطار هذه الركيزة، سيكون هناك تركيز رئيسي على توجيه الاستثمارات التكميلية إلى البنية الأساسية الريفية، وبخاصة الطرق الريفية، ومرافق التخزين والتجهيز والتسويق، لدعم النمو اللازم في الإنتاج الزراعي، وتحسين قدرة القطاع الزراعي على المنافسة بذلك. وكان مستوى الاستثمارات المقدّر في حدود 92 مليار دولار أمريكي، منها 62 مليار دولار أمريكي من أجل البنية الأساسية الريفية و2.8 مليار دولار أمريكي من أجل بناء القدرات المتعلقة بالتجارة. وكان من المتوخى أيضاً توافر مبلغ إضافي قدره 37 مليار دولار أمريكي لأغراض التشغيل والصيانة.

- *الركيزة الثالثة: زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع.* وفي إطار هذه الركيزة، يُرتأى أن من الضروري إتباع نهج ذي شقين من أجل إحداث أثر فوري على سُبل عيش المزارعين، وهذان الشقان هما: (أ) توفير شبكات أمان؛ و (ب) زيادة الإمدادات الغذائية عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي. وكان الهدف المحدد هو زيادة إنتاجية نحو 15 مليوناً من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وذلك من خلال تحسين التكنولوجيا والخدمات والسياسات، بتكلفة قدرها 7.5 مليار دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، تتوخى هذه الركيزة توافر مبلغ قدره 42 مليار دولار أمريكي لحالات الطوارئ ولشبكات الأمان.

- *الركيزة الرابعة: البحوث الزراعية، ونشر التكنولوجيا وتطبيقها.* وفي إطار هذه الركيزة، من المتوخى عدة خطوط للعمل. وتشمل هذه الخطوط: (أ) زيادة الاستثمارات في البحوث وتطوير التكنولوجيا؛ (ب) زيادة حصة القطاع الخاص في تمويل البحوث الزراعية؛ و (ج) إجراء إصلاحات مؤسسية ومالية لزيادة استدامة البحوث. وكان المبلغ المقدّر للاستثمارات الداعمة لهذه الركيزة هو 4.6 مليار دولار أمريكي.

7 – وقرار مابوتو عززه إعلان جمعية الاتحاد الأفريقي أثناء دورتها غير العادية الثانية التي عُقدت بعد ذلك بعام واحد في سرت، بليبيا، في فبراير/شباط 2004 وكان موضوعها الرئيسي هو "... تحديات تطبيق التنمية المتكاملة والمستدامة على الزراعة والمياه في أفريقيا". وكانت الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة غير العادي هذا هي: (1) تقديم الدعم للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه (AMCOW) في دوره المتمثل في إعداد خطط وسياسات تتعلق بإدارة موارد المياه في القارة؛ (2) تشجيع الاتفاقات الثنائية بشأن الموارد المتقاسمة، والانضمام إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع اتفاقات؛ (3) تعزيز المنظمات القائمة المعنية بأحواض مياه الأنهار والبحيرات حيثما توجد منظمات من هذا القبيل وإقامة منظمات جديدة حيثما كان ذلك ملائماً؛ و (4) اعتماد مرفق المياه الأفريقي والاعتراف بالرؤية الأفريقية المتعلقة بالمياه حتى سنة 2025 من أجل التنمية المتكاملة الشاملة لقطاع المياه.

3-1 إعداد وثيقة مصاحبة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

8 – في مابوتو لاحظ القادة ووزراء الزراعة الأفارقة في ما يتعلق بوثيقة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أن من الواجب أن تشير هذه الوثيقة صراحةً إلى الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والحراجة. ولذا فقد دعا مؤتمر القمة أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) إلى إعداد وثيقة مصاحبة (CAADP/CD)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لتوسيع نطاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحيث يشمل الاحتياجات الاستثمارية للتنمية المستدامة للثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

9 – وتم وضع الفصول الثلاثة للوثيقة المصاحبة، التي يتناول كل فصل منها واحداً من القطاعات الفرعية الثلاثة، بحلول منتصف سنة 2005 من خلال عملية تشاورية مستفيضة، وتمت الموافقة عليها في اجتماعات نظمتها أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي للخبراء في القطاعات الفرعية وللوزراء المسؤولين عن الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات. ولاحقاً، أدمجت المنظمة الوثائق الثلاث في وثيقة مصاحبة منفردة، نُشرت بلغات الاتحاد الأفريقي الأربع ووُزعت على مختلف المؤسسات الأفريقية والإقليمية، وعلى الشركاء في التنمية.

10 – وأدى إعداد الوثيقة المصاحبة وإدماجها في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى بلوغ قيمة الاحتياجات الاستثمارية الكلية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا في سياق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا 354 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 103 مليارات من الدولارات الأمريكية.

2 - إرساء أساس للتنفيذ المعجّل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

2-1 المبادرات المبكرة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

11 – منذ السنوات الأولى لعملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، اغتنمت المنظمة كل فرصة، وعلى جميع المستويات، لتعزيز الاهتمام والالتزام بالزراعة وبالأمن الغذائي. وبناءً على ذلك، فقد دعت إلى أن تكون جميع الاستثمارات في أي قطاع، سواء كان البنية الأساسية أو النقل أو الاتصالات أو الصحة أو التعليم، داعمةً للزراعة، أو متوافقة معها على الأقل، باعتبار أن الزراعة هي السبيل الوحيد لانتشال أهالي أفريقيا من براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نطاق جماعي. وظلت المنظمة تؤكد من جديد على أن معظم الفرص الاقتصادية بالنسبة لأفريقيا، بالنظر إلى رأس مالها المالي والبشري المحدود على كل من صعيد الأسرة المعيشية وعلى الصعيد الوطني، لا بد من أن يتأتى من الزراعة. وفي هذا السياق، وعلاوة على تقديم الدعم التقني المباشر والمتواصل إلى أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، قدمت المنظمة أيضاً الدعم لثماني جماعات اقتصادية إقليمية (هي الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، وتجمُّع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية لأفريقيا

الجنوبية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي) لإعداد برامج إقليمية للأمن الغذائي لتمويلها المحتمل من الجهات المانحة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

الإطار 1: سمات الدعم المقدم من المنظمة للزراعة في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

كان للدعم المقدم من المنظمة للزراعة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عدد من الخصائص والمحاور. وتشمل هذه:

- *الاستمرارية:* فقد كانت منظمة الأغذية والزراعة هي أول منظمة توفّر لأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا مستشاراً مقيماً، وواصلت الإبقاء على وجود مستشار كبير واحد على الأقل للسياسات منذ إطلاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛
- *توفير منتدى للتوعية بشأن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا*: فقد شجعت المنظمة المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لكي تتفق البلدان وجماعاتها الاقتصادية الإقليمية على التزام جماعي بالعمل؛
- *التوجه العملي*: فالمساعدة المقدمة من المنظمة موجهة إلى تحويل النوايا والالتزامات إلى مقترحات مشروعات عملية للاستثمار وللمساعدة التقنية للحصول على تمويل لها من موارد محلية و/أو خارجية في إطار الشراكة؛ و
- *تنفيذ مشروعات وبرامج الأمن الغذائي* بروح الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وبخاصة في إطار برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية.

12 – وحاولت المنظمة كذلك أن تسرِّع عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا حالما وافق عليه وزراء الزراعة الأفارقة في روما في يونيو/حزيران 2002. وفي ديسمبر/كانون الأول 2002، تشارك مصرف التنمية الأفريقية ومنظمة الأغذية والزراعة في رعاية اجتماع عُقد في أبوجا، بنيجيريا، للجماعات الاقتصادية الإقليمية ولبلدان مختارة بهدف تحويل مفهوم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى مبادرات عملية. واتخذ الاجتماع قراراً بشأن: (أ) إعداد خطة عمل لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (نيباد)؛ (ب) تحديد مقترحات للبرامج الوطنية الرئيسية الخاصة بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ و (ج) تحديد الملامح الرئيسية للبرامج الرئيسية لنيباد من أجل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت هذه البرامج المحاصيل ذات الأولوية والمنتجات المهمة بشكل خاص لكل إقليم فرعي (الأرز في غرب أفريقيا، والذرة في أفريقيا الشرقية والجنوبية، والكسافا في المناطق الرطبة، وغير ذلك).

13 – وقد أعقبت اجتماع أبوجا حلقة عمل نظمتها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرين، في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في نهاية مارس/آذار 2003. وقد حضر الحلقة ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وعدد من الشركاء في التنمية الآخرين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبمساهمة من خبراء من المنظمة، أُعدت خطط العمل والملامح التالية الخاصة بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والتي تغطي الفترة 2003-2015: (1) برامج الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية بشأن مرفق الاحتياطي الغذائي

الاستراتيجي، وتطوير الري وإدارة المياه، والتجارة الزراعية والمواءمة؛ (2) ملامح مشروعات الري الخاصة بالسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية؛ (3) برامج التكثيف والتنويع وإكثار البذور الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى؛ (4) إقامة منطقة خالية من العمى النهري في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (5) خطة عمل الأمن الغذائي في منطقة الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية؛ و (6) برامج نيباد القارية التي تشمل الكسافا ونسيج الموز والتعزيز المؤسسي والموجهة إلى المنظمات المجتمعية، ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، ومراكز الامتياز، والاستجابات في حالات الطوارئ. ومع أن بعض البرامج، من قبيل برنامج الكسافا، قد مُولت، ما زال معظم الإجراءات المبكرة مركوناً بسبب عدم الاهتمام من جانب الشركاء في التنمية.

14- وفضلاً عن ذلك، ودعماً لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، فقد وفرت المنظمة المساعدة لمفوضية الإتحاد الأفريقي لوضع البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية (ASBP). ورُسمت استراتيجية تنفيذ هذا البرنامج بمساعدة من المنظمة، ويجري إنشاء أمانة له.

2-2 إعداد برامج الاستثمار والمشروعات القابلة للتمويل المصرفي الوطنية ذات الأولوية

15 – في أعقاب اعتماد إعلان مابوتو، شرعت منظمة الأغذية والزراعة، بناءً على طلب أمانة نيباد، في اتخاذ إجراءات فورية للمتابعة من أجل تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، عقدت المنظمة اجتماعاً في روما في 17 سبتمبر/أيلول 2003، لمثلين عن 19 وزيراً أفريقياً من وزراء الزراعة – من البلدان الأعضاء في لجنة تنفيذ نيباد واللجنة التوجيهية لنيباد، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني. وقد تداول الاجتماع واتفق على استعراض وتحديث الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الأجل الطويل، وإعداد "برامج استثمار وطنية متوسطة الأجل" و "ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي".

16 – ونتيجة لذلك، ساعدت المنظمة، بتمويل من مصادرها، استُكمل بمساهمة من حكومة إيطاليا، وبالتعاون مع الخبراء الوطنيين، نحو 51 بلداً أفريقياً لإعداد برامج الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل وملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي. وبحلول سنة 2006، كان إعداد برامج الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل قد تم في جميع هذه البلدان بحافظة استثمارات بلغت قيمتها الكلية 26.7 مليار دولار أمريكي (للفترة 2004-2008) وحوالي 200 من ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي، تجاوزت قيمة ميزانيتها الكلية 10 مليارات من الدولارات الأمريكية. وكانت نسبة تبلغ نحو 47٪ (4.8 مليار دولار أمريكي) من المشروعات المحددة داعمةً "للركيزة الأولى" للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وكان عدد مماثل من المشروعات المحددة يمثّل نسبة قدرهـــا 27٪ (2.7 مليار دولار أمريكي) يستهدف الركيزة الثانية من ركائز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. واجتذب بعض ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي وبرامج الاستثمار الإقليمية الفرعية ذات الصلة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا اهتماماً من المؤسسات المالية الدولية – وبخاصة مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي – وكذلك من بعض الجهات المانحة على الصعيد الثنائي.

17 – وفي بعض البلدان جرى مزيد من التطوير لملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي بحيث تحولت إلى مشروعات استثمارية، ووُفر تمويل لتنفيذها من مصادر وطنية وأحياناً في إطار مزيج من التمويل المحلي و/أو الخارجي. وأنغولا هي مثال للأماكن التي جرى فيها تطوير معظم تلك الملامح وتنفيذها.

18 – ويذكر تقرير تقييمي للمنظمة بشأن تنفيذ ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي صدر في نهاية سنة 2005 أن: "... أغلبية *الحكومات... تولي بالفعل أهمية لملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي ولكن ليس بالدرجة الكافية لإدراج تلك الملامح في خططها التنموية الوطنية. ومن ثم فإنها [ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي] ما زالت إلى حد كبير خارج القائمة الفعلية للمشروعات التي يُنظر فيها من أجل تمويلها من الموارد الوطنية والخارجية*". وكانت الحكومات تتوقع، في ما يبدو، من المنظمة أن تقوم بتعبئة موارد لتنفيذ تلك الملامح خارج نطاق التمويل الحكومي المعتاد مع الشركاء في التنمية. ولكن أغلبية الجهات المانحة، أوضحت أن دعمها للتنمية الزراعية في سياق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) سيكون إلى حد كبير على الصعيد القطري، وأنها لن تموّل إلا المشروعات والبرامج التي أدرجتها الحكومات ضمن أطر الإنفاق الوطنية المتوسطة الأجل. ولذا فإن سد هذه الفجوة بين تفكير الحكومات واتجاه الجهات المانحة هو أمر بالغ الأهمية وما زال يمثل تحدياً رئيسياً في ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

2-3 الاجتماعات الإقليمية لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

19 – بحلول أوائل سنة 2004، كانت أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) تشعر بالفعل بإحساس قوي بالإلحاحية من دوائرها لدفع عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى ما يتجاوز مرحلتي الالتزام السياسي، ووضع إطار برامجي وذلك بالشروع في التنفيذ الملموس للبرنامج على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أعدت الأمانة خريطة طريق عُرضت على مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وعلى البلدان الأعضاء فيها. وقد انعكست في خريطة الطريق أدوار كل من: (أ) أمانة نيباد كجهة تيسير وجهة تعبئة للموارد والخبرة الفنية؛ و (ب) الجماعات الاقتصادية الإقليمية كمنفذة رئيسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصعيد الإقليمي، والبلدان لأعضاء في تلك الجماعات كمنفذة رئيسية للبرنامج على الصعيد الوطني.

20 – وحاولت خريطة الطريق أيضاً تحديد عملية موجهة إلى اتخاذ إجراءات ومن شأنها أن تسفر عن خيارات استثمارية وترتيبات مؤسسية تتيح: (1) للجماعات الاقتصادية الإقليمية وللبلدان الأعضاء فيها إعداد مشروعات استثمارية؛ و (2) للشركاء في التنمية التخطيط للمساعدة المالية الطويلة الأجل. وفي هذا السياق، عُقدت في سنة 2005 أربعة اجتماعات إقليمية للتخطيط لتنفيذ البرنامج – هي الاجتماع الخاص بأفريقيا الشرقية والوسطى (25-28 يناير/كانون الثاني، دار السلام – تنزانيا)، والاجتماع الخاص بأفريقيا الجنوبية (15-18 يناير/كانون الثاني، مابوتو)، والاجتماع الخاص بغرب أفريقيا (15-18 مارس/آذار، باماكو)، والاجتماع الخاص بشمال أفريقيا (12-13 أبريل/نيسان، القاهرة) – وتلك الاجتماعات بلغت أوجها عقد اجتماع إطلاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في 21 و22 أبريل/نيسان 2005 في أكرا، غانا. وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة مساهمة تقنية لجميع الاجتماعات

واشتركت في تمويل أول خطتين إقليميتين لتنفيذ البرنامج بالتعاون مع البلدان الأعضاء في مجموعة الثماني، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

21 – وفي ديسمبر/كانون الأول 2005، عقدت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي معتكفاً في بريتوريا، جنوب أفريقيا، بمشاركة ممثلين عن مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني الأفريقي، والشركاء في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وذلك لمناقشة إجراءات متابعة القرارات التي تم التوصل إليها في مختلف الاجتماعات المعنية بخطط التنفيذ الإقليمية وكذلك مؤتمر القمة الختامي في أكرا. وكان الهدف هو تحديد مجالات العمل ذات الأولوية لكل جماعة اقتصادية إقليمية في ما يتعلق بتنفيذ البرنامج أثناء الأشهر الإثني عشر المقبلة. وعلى الرغم من أن المنظمة ساعدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة المجالات ذات الأولوية للعمل في الأجل القصير، فإن أياً منها لم يموَّل لنفس أسباب عدم تمويل المشروعات الرئيسية الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهي عدم وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها.

22 – وأثناء المعتكف، تطوعت منظمة الأغذية والزراعة بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى في زيادة بلورة برامجها الإقليمية للاستثمار الزراعي. وفي حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمثلت المساعدة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة في توحيد المجالات المواضيعية الخمسة والعشرين المحددة في سياق سياستها الزراعية المشتركة، التي أُعدت بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة، ضمن ستة مواضيع كحد أقصى. وفي حالة الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، كان الدعم الملتمس هو تطوير البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي لتلك الجماعة الاقتصادية الإقليمية، الذي اعتمدته تلك الجماعة باعتباره برنامجها الإقليمي التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، اشتمل الدعم المقدم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إعداد مذكرة مفهوم برنامج إقليمي موحد للاستثمار الزراعي، وإعداد إطار مرجعي مفصل وتكلفة إشارية لصياغة المكونات الستة للبرنامج الإقليمي للاستثمار الزراعي. ومن دواعي الأسف، أنه لم يتسن، على الرغم من مبادرة منظمة الأغذية والزراعة، الانتهاء من صياغة البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى بسبب عدم وجود استعداد ظاهر من جانب الشركاء في التنمية لتمويله.

2-4 منظمة الأغذية والزراعة في الميدان

23 – مع أن نجاح المبادرات المبكرة للمضي قُدماً في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على أرض الواقع كان هامشياً، على النحو المشروح أعلاه، فقد حاولت منظمة الأغذية والزراعة دفع جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا إلى الأمام، محققة في ذلك نجاحاً ملموساً، في سياق البرامج الخاصة والوطنية والإقليمية للأمن الغذائي (البرنامج الخاص للأمن الغذائي، والبرنامج الوطني للأمن الغذائي، والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي). ومنذ سنة 1995 التُزم بتوفير مبلغ قدره 294.4 مليون دولار أمريكي لتنفيذ البرامج الخاصة للأمن الغذائي في إقليم أفريقيا. والتزم بتوفير أموال كل من المنظمة ذاتها (42.7 مليون دولار أمريكي)، والحكومات المضيفة من خلال ترتيبات حساب الأمانة الأحادي (121.4 مليون دولار أمريكي)،

والجهات المانحة (130.3 مليون دولار أمريكي). واشتملت الجهات المانحة على جهات مانحة على الصعيد الثنائي (ومنها مثلاً إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وليبيا وموناكو وهولندا واليابان) وعلى الصعيد المتعدد الأطراف (ومنها مثلاً صندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الإسلامي، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك غرب أفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأمن البشري)، وكذلك القطاع الخاص (اللجنة الأوليمبية الدولية، والرابطة الدولية لصناعات الأسمدة، وشركة هولندا الجديدة للآلات). ويشكّل أيضاً التعاون بين بلدان الجنوب سمة عضوية من سمات البرامج الوطنية للأمن الغذائي، وهو آلية منخفضة التكلفة تستند إلى التضامن في ما بين البلدان النامية. وفي إطار هذا التعاون، تم توقيع 23 اتفاقاً بشأن التعاون بين بلدان الجنوب من أجل بلدان مستفيدة في أفريقيا، من بينها عشرة بلدان متعاونة (تشمل ثلاثة من أفريقيا، هي تونس ومصر والمغرب). والتُزم بتوفير نحو 2000 خبير وفني في إطار هذه الاتفاقات في إقليم أفريقيا.

3 – مواضيع واستراتيجية دعم المنظمة الحالي والمستقبلي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

24 – بحلول منتصف سنة 2000 تقريباً، شرعت أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من بعض الجهات المانحة الرئيسية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والبنك الدولي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، في إعداد خريطة طريق لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال عمليات اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية وقطرية. وقد عُرِّفت خريطة الطريق هذه بأنها ارتباط يستتبع "... *عملية قانونية تبدأ بإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية وتحديد نقاط الانطلاق، ثم التحرك إلى التخطيط المستند إلى الأدلة والمناقشات، وبناء تحالفات مع المستثمرين على جميع المستويات، واستحداث ميثاق قطري، وأخيراً التقدم صوب التنفيذ والرصد واستعراض النظراء.*" والسمات الرئيسية للميثاق، الذي يمثّل المرجع الرئيسي للعملية، هي: (1) الملكية والقيادة المحليتان اللتان تلتزم الحكومة في إطارهما، على أعلى مستوى، بجدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، واللتان يشارك فيهما جميع الجهات المعنية الوطنية؛ (2) تحديد مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأولوية استناداً إلى دراسات تحليلية واستعراضات انتقادية للمعوقات ومحركات النمو؛ (3) تحديد الثغرات وأوجه الضعف في السياسات التي يجب معالجتها؛ و (4) ضمان الدعم والقبول من جانب الشركاء في التنمية.

25 – وفي البداية لم تكن المنظمة تحتضن بالكامل عملية اجتماعات المائدة المستديرة، وذلك لأنها كانت ترى أن هذه عملية تمتد طويلاً وقد لا تفضي بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات فورية على الأرض. وكانت أيضاً تعطي انطباعاً بأنها لن تعزز العمل الذي تحقق بالفعل في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أو في سياق برامج ومبادرات وطنية وإقليمية للتنمية الزراعية. وتشمل هذه البرامج والمبادرات البرامج الوطنية والإقليمية للتنمية الزراعية، ومن بينها البرنامج الوطني والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي، وبرامج الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل، وملامح المشروعات القابلة للتمويل المصرفي. ولكن منذ سنة 2008 وضعت المنظمة كل ثقلها وراء العملية وأصبحت، على النحو الذي ترد مناقشته أدناه، منخرطة بنشاط في دعم البلدان في تنفيذها.

3-1 المجالات المواضيعية لدعم المنظمة الحالي والمستقبلي للإسراع في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

26 – منذ أواخر سنة 2008 كان الدعم المقدم من المنظمة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي، وسيظل في المستقبل المنظور، مندرجاً في إطار المجالات المواضيعية الأربعة التالية:

(1) تقديم الدعم لإعداد اجتماعات مائدة مستديرة قطرية وإقليمية؛
(2) تقديم المساعدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وللبلدان في أنشطتها اللاحقة للمواثيق؛
(3) تعزيز القدرات المؤسسية؛
(4) أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد.

3-1-1 دعم عملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

27 – تماشياً مع مبدأي الملكية والقيادة الأفريقيتين من مبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تلقت المنظمة طلباً من بضعة بلدان فقط، وساعدت تلك البلدان، في إعداد وثائق المعلومات الأساسية الفنية التي تمثل أساس الميثاق. وكانت أكثر مشاركة مستفيضة ومباشرة من جانب المنظمة حتى الآن هي مشاركتها في سيراليون، حيث ساعدت، بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من الشركاء في التنمية، في إعداد وثائق المعلومات الأساسية، وفي تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة. ومُول المدخل التقني المقدم من المنظمة في إطار مرفق برنامج التعاون التقني الخاص بالمنظمة، وهو أداة تمويلية موضوعة تحت تصرف ممثلي المنظمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي.

28 – وتعتزم المنظمة التعاون في السنوات المقبلة مع المزيد من الحكومات الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إعداد وتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بها. وفي حقيقة الأمر، يتزايد التماس دعم المنظمة مع تزايد عدد البلدان التي تقبل عملية ميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، زار مؤخراً ممثلون عن لجنة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والمنظمة، بمشاركة ممثلين عن الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية ومؤسستين ركيزتين – هما منتدى البحوث الزراعية في أفريقيا وجامعة كوازولا ناتال – جمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة إطلاق عملية اجتماعات المائدة المستديرة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. والهدف هو أن يتم، بحلول نهاية يونيو/حزيران 2010، التوقيع على ميثاق يعزز البرنامج الجاري لتنمية القطاع الزراعي، الذي يدعمه بعض الشركاء في التنمية في إطار ترتيب شامل للتمويل. وسيجري تقديم دعم المنظمة بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين في التنمية يندرجون ضمن الترتيب الشامل للتمويل وخارجه.

29 – وعلاوة على ذلك، طلبت حكومة أوغندا أن تقدم المنظمة دعماً في وضع الصيغة النهائية لميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الخاص بها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى تعمل المنظمة مع الصندوق الدولي للتنمية

الزراعية والبنك الدولي لدعم إعداد ميثاق وطني للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا تقوده الحكومة وتدعمه الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى. وزارت بعثة مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، بقيادة وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، البلد في منتصف مارس/آذار 2010 لإطلاق عملية اجتماعات المائدة المستديرة فيه. وتلقت المنظمة أيضاً طلباً من حكومة موريتانيا للحصول على المساعدة في صياغة استراتيجية للأمن الغذائي لتوفر إطاراً لعملية اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في البلد والتي ستُفضي إلى توقيع ميثاق. وفي هذا الصدد، زارت بعثة من المنظمة موريتانيا في فبراير/شباط وأُعدت مذكرة تفصِّل نطاق المساعدة المطلوبة وطابعها.

3-1-2 المساعدة في تفعيل مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

30 – سيكون تقديم الدعم للحكومات وللجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحويل مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى برامج عملية للاستثمار الزراعي وإعادة مواءمة السياسات هما محور التركيز الرئيسي للدعم المقدم من المنظمة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في المستقبل القريب. وحتى مارس/آذار 2010 كان 15 بلداً قد وقّع المواثيق، منها 11 من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنن والرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو) و 4 من البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والغربية (بوروندي وإثيوبيا ورواندا وسوازيلند وأوغندا). وكانت رواندا هي أول بلد يوقع الميثاق في مارس/آذار 2007، بينما وقّعت بقية البلدان الميثاق في الفترة ما بين يوليو/تموز 2009 ومارس/آذار 2010.

31 – وتنخرط المنظمة حالياً، بالتعاون مع شركاء التنمية المهتمين، وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في مساعدة بعض البلدان في تنفيذ المواثيق. وزارت بعثة دعم تقني من المنظمة رواندا في فبراير/شباط 2010 لمساعدة الحكومة في استعراض عملية تحديد تكاليف برنامجها للاستثمار في قطاع الزراعة، ولمساعدة وزارة الزراعة والموارد الحيوانية في توضيح عملية تحديد تكاليف ذلك البرنامج للشركاء في التنمية ولمجموعة العمل المعنية بالقطاع الزراعي. وكان الهدف المحدد للبعثة هو توفير إيضاح موضوعي، للحكومة وللشركاء في التنمية، للفروق في التكلفة التي سادت بين الصيّغ المختلفة لبرنامج الاستثمار في قطاع الزراعة من ناحية، وبين ذلك البرنامج والخطة الاستراتيجية الثانية لإحداث تحوُّل في الزراعة، من الناحية الأخرى. ونجحت البعثة في التعرف على التباينات في التكاليف وصححتها. وبهذا، فإن الأمل معقود على أن يدعم الشركاء في التنمية دعماً كاملاً تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بسرعة في رواندا.

32 – وتتعاون المنظمة أيضاً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي في مساعدة حكومة توغو في تحويل ميثاقها إلى برنامج للاستثمار من أجل التنفيذ بدعم من الشركاء في التنمية. ومن المتوخى تمويل برنامج الاستثمار تمويلاً مشتركاً من قِبَل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة توغو. وشاركت المنظمة أيضاً في اجتماع إعلان التعهدات للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي عُقد في 4 فبراير/شباط 2010.

33 – وحتى منتصف مارس/آذار، كانت المنظمة تنتظر طلباً من وزير الزراعة في بنن للحصول على دعم لوضع برامج الاستثمار اللاحقة لميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وستزور بعثة من المنظمة بنن في أبريل/نيسان 2010، رهناً بالتوصل إلى اتفاقات إضافية بين فريق الجهات المانحة القطرية والحكومة بشأن جوانب ميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كذلك، تستعرض المنظمة، بناءً على طلب من حكومة بوروندي، الميثاق بهدف إعداد خريطة طريق لوضع برنامج للاستثمار. وتنخرط المنظمة أيضاً انخراطاً شديداً في دعم حكومة سيراليون في إعداد خطة تشغيلية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وصقل برامج الاستثمار المقترحة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية المستدامة، وهو البرنامج الوطني الخاص بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

34 – وفي ما يتعلق بمحور تركيز الدعم المقدم من المنظمة في السنتين المقبلتين، يتمثل الهدف، في ما يتعلق بالدعم اللاحق للمواثيق، في مساعدة 11 بلداً وجماعتين على الأقل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تفعيل مواثيقها. وسيجري تحديد البلدان المستفيدة من ذلك بالتشاور مع وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية، والحكومات الوطنية. وسيقدَّم الدعم على أساس مبدأ "تقديم الخدمة حسب الأسبقية"، وسيتوقف أيضاً على قدرة الحكومات على تعبئة الشركاء في التنمية للمشاركة في إعداد برامجها الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتمويله في نهاية المطاف. وبطبيعة الحال، سيستتبع نطاق المساعدة بلورة مجالات الاستثمار ذات الأولوية، التي يكون قد سبق تحديدها في المواثيق، لتفعيلها وإدماجها ضمن البرامج الزراعية الوطنية الجارية، وحيثما توجد، في إطار وطني/إقليمي متكامل واحد للتنمية الزراعية سيكون هو البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ستساعد المنظمة هذه البلدان في معاودة النظر في سياساتها بهدف إدخال بعض التعديلات عليها لدعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بنجاح توخياً لضمان تحقيق هدفي النمو والحد من الفقر.

3-2 تعزيز القدرات المؤسسية

35 – لقد كانت إحدى استراتيجيات المنظمة لتعزيز تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هي تعزيز المؤسسات القارية والإقليمية المسؤولة عن توفير توجيه بشأن السياسات وتوجيه تشغيلي في صياغة جدول الأعمال الوطني والإقليمي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتنفيذه ورصده وتقييمه. وستستمر استراتيجية الدعم هذه في سياق عمليات اجتماعات المائدة المستديرة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التي تفضي إلى توقيع الميثاق وما يتجاوز ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني.

36 – وقُدمت أول مساعدة تقنية من المنظمة لأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهذه الأمانة أصبحت الآن وكالة التخطيط والتنسيق لتلك الشراكة، في يناير/كانون الثاني 2002، عندما أُعير مستشار زراعي كبير لمدة ستة أشهر إلى أمانة اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي كان مقرها موجوداً وقتئذ في الإدارة الوطنية للزراعة في جنوب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين استمر الدعم المؤسسي المقدم من المنظمة لوكالة التخطيط والتنسيق المذكورة من خلال إعارة خبراء متعاقبين من المنظمة في إطار ترتيبات تمويلية مختلفة وتقديم دعم مساند من المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، بتمويل من المشروعات ومن البرنامج العادي.

37 – وكان الدور الرئيسي للمستشارين المقدمين من المنظمة هو تحسين قدرة الوكالة في عملها بشأن السياسات وأنشطة الدعوة دعماً لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ورصده والإبلاغ عنه. وستستمر هذه المساعدة، وسيزداد تعزيزها أثناء السنوات الثلاث المقبلة عندما يُعار خبيران من المنظمة للوكالة – هما خبير كبير في سياسة الزراعة واستثماراتها ومحلل لمعلومات الأمن الغذائي – في إطار مشروعات ممولة من الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تخصص هذه المشروعات اعتماداً مالياً كبيراً للاستعانة باستشاريين دوليين ووطنيين، وللتعاقد من الباطن مع مؤسسات أكاديمية وبحثية، وللاستعانة بخدمات خبراء في سياق مخطط التعاون التقني في ما بين البلدان النامية.

38 – وسيخضع اتجاه وعمق الدعم المؤسسي المقدم من المنظمة إلى وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا لاستعراضات دورية أثناء الاجتماعات التشاورية رفيعة المستوى المشتركة بين المنظمة وتلك الوكالة التي ستُعقد مرتين سنوياً، وأثناء اجتماعات تشاورية أخرى مخصصة. وقد عُقد أول اجتماع تشاوري من هذا القبيل بين المنظمة والوكالة في سبتمبر/أيلول 2009، في ميدراند بجنوب أفريقيا، وفيه أجرى وفد رفيع المستوى من المنظمة، بقيادة المدير العام المساعد/الممثل الإقليمي لأفريقيا، مناقشة مع إدارة الوكالة، التي كانت وقتئذ ما زالت هي أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وقد اتفق الاجتماع على عدد من المجالات ذات الأولوية للتعاون، وعلى طرائق الإبلاغ المتبادل والخضوع للمساءلة. وأعقبت ذلك زيارة قام بها الرئيس التنفيذي للوكالة، برفقة بعض كبار معاونيه، لروما يومي 14 و15 أكتوبر/تشرين الأول 2009 لكي يناقشا مع الإدارة العليا في المنظمة طابع ونطاق الدعم الذي تتوقع وكالتهما الحصول عليه من المنظمة.

39 – أما المستوى القاري الثاني لبناء القدرات من قِبَل المنظمة فهو موجه إلى إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتستهدف المساعدة في المقام الأول تعزيز قدرة تلك الإدارة على تنفيذ القرارات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي التي يتخذها وزراء الزراعة الأفارقة ورؤساء الدول والحكومات الأفارقة بالتعاون الوثيق مع وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء في التنمية في أفريقيا. وهذه المساعدة كانت، في الماضي، تُقدم في سياق مشروعات شتى تابعة لبرنامج التعاون التقني وسوف يستمر تقديمها في المستقبل في إطار ترتيبات تمويل مختلفة. وهذا يشمل المشروع الممول من إيطاليا، الذي يخصص اعتماداً ماليا لتوظيف مسؤول زراعي كبير للعمل عن كثب مع ممثل المنظمة في الإقليم الفرعي في أديس أبابا في دعم مفوضية الاتحاد الأفريقية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال كفالة تقديم دعم منسق من الأمم المتحدة في سياق المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية التابعة لآلية التنسيق الإقليمية.

40 – وتساعد المنظمة أيضاً جماعات اقتصادية إقليمية شتى في صياغة سياستها المشتركة بشأن الزراعة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية) والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، التي أُعلن اعتباراً من سنة 2002 أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية

في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة المساعدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحديد مواضيع لبرنامجها الإقليمي للاستثمار الزراعي الخاص بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وسيستمر تقديم المساعدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار مشروع ستموله إسبانيا وسيخصص اعتماداً مالياً للاستعانة بخبير لأجل طويل وللاستعانة باستشاريين دوليين وإقليميين ووطنيين لأجل قصير للمساعدة أساساً في تفعيل المواثيق الوطنية والإقليمية الخاصة بتلك الجماعة.

41 – وسيجري أيضاً التعزيز المؤسسي على الصعيد القطري في إطار مبادرة مقبلة للمنظمة بشأن تعزيز القدرات في سياق أنشطة ما قبل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وما بعده. وسيقدَّم هذا الدعم من خلال مزيج من التدريب أثناء العمل للموظفين الوطنيين المشتركين في إعداد المواثيق، وصياغة برامج استثمارية وسياسات قطاعية للتنفيذ الفعال للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وذلك بعملهم عن كثب مع خبراء المنظمة.

3-3 استراتيجية الدعم التقني المقدم من المنظمة

42 – سترتكز استراتيجية ضمان عمق واتساع الدعم التقني المقدم من المنظمة من أجل تعزيز تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على أربع ركائز متعاضدة. وهذه الركائز هي:

- تعبئة الموارد التقنية الموجودة لدى المنظمة؛
- مواءمة برنامج المنظمة الميداني مع جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛
- بناء شراكة وتحالفات مع الشركاء في التنمية؛
- أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد.

3-3-1 تعبئة الموارد التقنية الداخلية للمنظمة

43 – من أوجه الضعف التي حددها المدير العام للمنظمة في ما يتعلق بالدعم الذي قدمته المنظمة في الماضي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا عدم وجود نهج متماسك ومتسق على مستوى المنظمة – أي على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري – في دعم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مما أسفر عن أوجه تعارض وعن ضياع فرص. وكخطوة لمعالجة هذا الضعف، أعطى المدير العام توجيهات في سنة 2009 إلى جميع ممثلي المنظمة في البلدان، والمنسقين على مستوى الإقليم الفرعي، والمكتب الإقليمي في أفريقيا، وكذلك جميع رؤساء الإدارات في المقر الرئيسي، لكفالة تنسيق الدعم القطري المقدم من المنظمة وتآزره وتواؤمه مع عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصعيد القطري. ونتيجة لذلك، يوجد دليل قوي على تزايد مشاركة المزيد والمزيد من ممثلي المنظمة القطريين في عمليات اجتماعات المائدة المستديرة في البلدان التي يتولون المسؤولية عنها.

44 – وعلى نفس منوال ما هو مذكور أعلاه، أنشأت إدارة التعاون التقني بالمنظمة، وهي جهة التنسيق في المنظمة في ما يتعلق بشؤون الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فريق مهمات واسع النطاق وفريق مهمات أساسياً للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وذلك لضمان تقديم دعم منسق من المنظمة لعملية ذلك البرنامج. ويتكون فريق المهمات الواسع النطاق من ممثلين عن جميع الشُعب التقنية بالمنظمة في المقر الرئيسي، وممثلي المنظمة في إقليم أفريقيا، ومنسق المنظمة في إقليم شرق أفريقيا الفرعي، وهو أيضاً ممثل المنظمة لدى الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإثيوبيا. أما فريق المهمات الأساسي فهو يضم ممثلين عن دائرة دعم مساعدات السياسات، وشعبة مركز الاستثمار، ودائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي، وممثل إقليم أفريقيا، ومنسق المنظمة في إقليم شرق أفريقيا الفرعي. ويجتمع فريق المهمات الأساسي بصفة منتظمة، أحياناً أسبوعياً – لاستعراض المبادرات والتقدم المحرز في تقديم الدعم لعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا – بينما يجتمع الفريق الواسع النطاق مرة واحدة تقريباً كل ثلاثة أشهر.

45 – وقد أثبت بالفعل نهج فريق المهمات الواسع النطاق، وفريق المهمات الأساسي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أنه أداة فعالة لتعبئة وتنسيق دعم المنظمة لجدول الأعمال القاري والإقليمي الفرعي والوطني للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

3-3-2 مواءمة البرنامج الميداني للمنظمة مع جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

46 – كمتابعة لتوجيهات المدير العام التي أدت إلى إنشاء فريق المهمات الواسع النطاق وفريق المهمات الأساسي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بعث أيضاً المدير العام المساعد بإدارة التعاون التقني رسالة على سبيل المتابعة إلى جميع رؤساء المكاتب الميدانية للمنظمة، بما يشمل الممثلين على مستوى الإقليم، وعلى مستوى الإقليم الفرعي وعلى المستوى القطري في بلدان شمال أفريقيا، يحثهم فيها على بذل جهود لكفالة مواءمة البرنامج الميداني للمنظمة مع عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وكخطوة في هذا الاتجاه، اضطلعت شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج بعملية رسم خرائط لتقييم طابع وحجم برنامج تقديم المساعدة التقنية من المنظمة في أفريقيا، وصلته بالركائز الأربع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وكانت الصورة العامة التي انبثقت عن الاستقصاء هي ما يلي:

- تقدم وحدات المنظمة المختلفة مساعدة تقنية في أفريقيا إلى مديات مختلفة اختلافاً كبيراً من حيث عدد المشروعات وحجمها وامتدادها الجغرافي. وهذا يتراوح من وحدات لديها مشروع واحد فقط لكل بلد، إلى وحدات لديها 64 مشروعاً كحد أقصى يغطي القارة بأكملها؛ ومن حيث الميزانية تراوحت قيمة حافظة مشروعـــات الشُعب من 2.3 مليون دولار أمريكي إلى 860 مليون دولار أمريكي؛
- أما برامج المنظمة للأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهي مكوِّن معلن من مكونات جدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، فتبلغ قيمة حافظتها 780 مليون دولار، وتتجاوز قيمة اثنين من برامجها الوطنية (تنزانيا ونيجيريا) 260 مليون دولار أمريكي؛

- وذكرت أغبية الوحدات، باستثناء اثنتين، أن مشروعاتها تدعم واحدة أو أكثر من الركائز الأربع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وإن كانت قلة منها فقط هي التي بيَّنت أن لديها اتصالاً مباشراً بوكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، أو حاولت أن تجعل أنشطتها متزامنة مع أولويات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛
- وبدا أن هناك بعض مجالات التداخل في أنشطة المشروعات التي تدعمها وحدات المنظمة المختلفة، تستدعي مزيداً من التحليل، والمناقشة، وتبادل المعلومات في ما بين الوحدات المعنية لتحديد طابع التداخلات وسببها ومداها ولتحسين التآزر.

3-3-3 بناء شراكة وتحالفات دعماً لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

47 – سعت المنظمة باستمرار إلى بناء شراكة وتحالف بهدف كفالة تقديم أقصى دعم منسق ومتآزر لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بما يتماشى مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ومع برنامج أكرا للعمل. وهذا الهدف يتحقق بالمشاركة النشطة، وبالقيام في بعض الأحيان بدور قيادي، في أربع آليات لبناء الشراكات.

48 – **أولا**: المنظمة هي الداعية لانعقاد المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية التابعة لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي، التي تتولى المسؤولية عنها بوجه عام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وتتمثل الولاية المحددة لتلك المجموعة في كفالة تقديم دعم قوي ومنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وتجتمع المجموعة مرتين على الأقل في السنة لإعداد خطط عملها، واستعراض التقدم المحرز، وإعداد تقرير مرحلي وتقرير سنوي لعرضهما على الاجتماع السنوي لآلية التنسيق الإقليمي.

49 – **ثانيا**: المنظمة عضو نشط في فريق مهمات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للبرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية. ويجتمع البرنامج العالمي للمانحين أسبوعياً عن طريق مؤتمرات التداول بالفيديو أو بالهاتف، ومادياً إما على هامش أحداث مهمة أو في اجتماعات تنظَّم خصيصاً لمناقشة سُبُل ووسائل دعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، يعد فريق مهمات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ويعتمد خرائط طرق وخطوطاً توجيهية تشغيلية، من قبيل *"الخطوط التوجيهية لدعم المانحين لعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على مستوى قطري"* التي اعُتمدت في اجتماع منصة الشراكة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي عُقد في أبوجا يومي 9 و 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وقد مثَّل المنظمة في ذلك الاجتماع مركز الاستثمار وشعبة دعم إعداد السياسات والبرامج. وكان هذا المنتدى هو أنشط وأجدى منتدى حتى الآن لبناء الشراكات.

50 – **ثالثا**: مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية هذه، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لتحديد آليات فعالة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، هي شراكة أخرى تنشط فيها المنظمة. ولهذه المبادرة هيكل إداري

مكون من ثلاثة مستويات: فريق توجيهي، وفريق عامل، وأفرقة عاملة مواضيعية داعمة. وتنسق منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأفريقي الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي بدعم من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. وهذا كان من الممكن أن يصبح أداة هامة لتقديم الدعم المنسق والمتآزر للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتحديداً للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. غير أن الفريق المواضيعي نادراً ما يجتمع، ولكنه أوصى بالإجماع، في اجتماعه الأول الذي عُقد في روما في فبراير/شباط 2008، بدعم الإسراع في تنفيذ برنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وأوصى الاجتماع كذلك بزيادة هائلة في تمويل الزراعة والأمن الغذائي، باستخدام آليات التمويل القائمة، ومن خلال القيام، عندما يُرتأى ذلك ضرورياً، بإقامة آليات تمويل جديدة، تهتدي طرائق تشغيلها بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

51 – **رابعا**: البرنامج الرابع لبناء الشراكات هو مبادرة المنظمة لمكافحة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، التي أطلقها المدير العام للمنظمة سنة 2007 للتصدي لأثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على أضعف الفئات في أشد البلدان تضرراً. وكان الهدف الرئيسي للمبادرة هو دعم حصول صغار المزارعين، وبخاصة منهم مشترو الأغذية الصافون، الذين يستخدمون، بسبب فشل الأسواق أو الفقر، مدخلات من قبيل البذور والأسمدة بكميات أقل مما يجب، على مدخلات الإنتاج. وهذه المبادرة عالمية، ولكنها نُفذت في أفريقيا ضمن إطار الركيزة الثالثة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبمشاركة ودعم نشطين من الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكان الشركاء الرئيسيون للمنظمة في تنفيذ المبادرة هم برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات أخرى متعددة الأطراف.

3-3-4 أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد

52 – بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة عالمية، يحتل تحقيق الأمن الغذائي للجميع مكانةً في بؤرة جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، تنظِّم المنظمة لقاءات قمة ومؤتمرات واجتماعات رفيعة المستوى لتعبئة الموارد السياسية والمالية لمكافحة الجوع والفقر على الصعيد العالمي وفي أفريقيا. وتدعم المنظمة أيضاً وتشارك في اجتماعات عالمية تُنظَّم لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وتضع خبرتها ومهاراتها التقنية في خدمة تلك الاجتماعات. وسيستمر هذا الجهد، وسيستفيد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من الدعم السياسي والمالي المعبَّأ للتصدي لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

53 – وستدعم المنظمة أيضاً مبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب مع شركاء في التنمية غير تقليديين من قبيل البرازيل والصين والهند وتركيا وفنزويلا. وستساعد الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع شركاء آخرين في التنمية، على رصد التقدم المحرز في صرف المبلغ المتعهد به من المانحين في سياق مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وهو 20 مليار دولار أمريكي، وتحديداً مدى استفادة أفريقيا من هذه الأموال في سياق البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وقد أُنشئ هذا البرنامج كآلية متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ التزامات لاكويلا.

54 – وقد عبّأت المنظمة بالفعل وستواصل تعبئة موارد داخلية وخارجية لتمويل مساعدتها التقنية للبلدان وللجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. والمصدر الأول لتمويل هذه الجهود هو ممثلو المنظمة على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي الفرعي. فهم مخوّلون سلطة الموافقة على مشروعات مرفق برنامج للتعاون التقني، وإن كان المبلغ الذي ينطوي عليه الأمر محدوداً. ثانياً، تعبِّئ المنظمة تمويلاً من الشركاء في التنمية، وفي هذا الصدد، كان كل من إيطاليا وإسبانيا والاتحاد الأوروبي سخياً. والموارد المعبَّأة من المانحين ستوجّه بالذات إلى تقديم الدعم وبناء القدرات المؤسسية بعد توقيع المواثيق، بينما يمكن استخدام الموارد المتوافرة في إطار مشروعات برنامج التعاون التقني المحتملة في دعم العمل التحضيري لاجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

3-4 التحديات الماثلة على الطريق إلى الإمام

55 – لقد تحقق قدر كبير من التقدم في عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا خلال السنتين الماضيتين. ولكن لا يزال هناك عدد من التحديات التي يجب التصدي لها من أجل انطلاق عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بنجاح وفعالية على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي. فما لم يجر التصدي لهذه التحديات ستتقوض مبادئ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ويمكن أن تصبح المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة غير فعالة.

56 – والتحدي الأول هو كفالة التزام الحكومات وملكيتها لمبادرة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. فحتى نهاية سنة 2008، أي بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات على الموافقة على ذلك البرنامج، حققت سبعة بلدان فقط هدف الميزانية البالغ عشرة في المائة الذي تم الاتفاق عليه في مابوتو. ولا تستطيع الحكومات أن تطالب بملكية البرنامج إلا إذا وفَّت بالتزاماتها. ولذا هناك خطر أن ينتهي الأمر بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وبالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مثل مبادرات سابقة كثيرة، بأن يصبحا مبادرتين يملكهما المانحون ويقودهما المانحون ما دام المانحون يتولون قيادة عملية صياغتهما ويقدمون نصيب الأسد من التمويل الخاص بالبرامج.

57 – أما التحدي الثاني فهو انعدام الوعي من جانب الجهات المعنية المحلية بشأن مبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وأهدافه وغاياته. ففي اجتماع عقدته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ورابطة البرلمانيين الأوروبيين في كيب تاون في مارس/آذار 2007 لأعضاء البرلمانات الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية الأفريقية، تبين أن البرلمانيين الأفارقة ليست لديهم جميعهم تقريباً أي معرفة بشأن الالتزام المتفق عليه في مابوتو والمتعلق بتخصيص نسبة قدرها عشرة في المائة من الميزانية. وثمة دليل أيضاً على عدم التواؤم والتنسيق بين عملية اجتماعات المائدة المستديرة الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية والبرامج الأخرى للتنمية الزراعية الجارية والتي هي في طور الإعداد. وقد يفضي هذا إلى تعدد وتجزؤ البرامج الزراعية الوطنية مما يسفر عن حالات ازدواجية، مع ما ينجم عن ذلك من إهدار للموارد

البشرية والمالية الثمينة. وفي هذا الصدد من الضروري، لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بنجاح وبطريقة منسقة، أن توجد ملكية وقيادة حكوميتان فعالتان، مقرونتان بفهم جيد وقبول من جانب جميع الجهات المعنية الوطنية.

58 – ثالثا، تُقدَّم مساعدة المنظمة على أساس الطلب. وتحتاج المنظمة لهذا السبب، لكي تكون ضالعة في جانب واحد أو أكثر من جوانب عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا — أي التحضير للتوقيع على المواثيق، وصياغة برامج الاستثمار وتعديلات السياسات، والرصد والتقييم — إلى الحصول على طلب رسمي في الوقت المناسب من الحكومات، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وكما ذُكر سابقاً فإن الخطة الحالية تتمثل في مساعدة 11 بلداً في تفعيل مواثيقها، ولكن مكان وتوقيت تقديم هذه المساعدة سيتوقفان على عدد وتوقيت الطلبات الواردة من البلدان، والتي ستُلبى، كما ذُكر أعلاه، بإتباع مبدأ "الخدمة حسب الأسبقية". ولكن، في حالة عدم تلقي طلب في الوقت المناسب، قد لا يتسنى بلوغ العدد المستهدف من البلدان التي ترمي المنظمة إلى مساعدتها.

الملحق: ***قائمة المختصرات***

AMCOW	المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه
ADG	المدير العام المساعد
AFDB	مصرف التنمية الأفريقي
AFSRDC	المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية
ASDP	برنامج تنمية القطاع الزراعي
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
BIPPs	ملامح مشروعات الاستثمار القابلة للتمويل المصرفي
CAADP	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
CAADP/TT	فريق مهمات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
CEMAC	الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى
CEN-SAD	تجمُّع دول الساحل والصحراء
CEO	رئيس الموظفين التنفيذيين
COMESA	السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية
DREA	إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة
ECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ECCAS	الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FAORs	ممثلو المنظمة على المستوى القطري
FARA	منتدى البحوث الزراعية في أفريقيا
GAFSP	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
GDPRD	البرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية
HSG	رؤساء الدول والحكومات
HSGIC	لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFPRI	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية
IOC	اللجنة الأوليمبية الدولية
ISFP	مبادرة مكافحة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية
MAP	برنامج نهضة أفريقيا في الألفية الجديدة
MDG	هدف إنمائي للألفية
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا
NMTEFs	أطر النفقات الوطنية المتوسطة الأجل
NMTIPs	برامج الاستثمار الوطنية المتوسطة الأجل

NPCA	وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا
NPFS	البرنامج الوطني للأمن الغذائي
NSADP	الخطة الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة
RAIP	البرنامج الإقليمي للاستثمار الزراعي
RCM	آلية تنسيق إقليمية
RECs	الجماعات الاقتصادية الإقليمية
RIP	خطة تنفيذ إقليمية
RPFS	البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي
RRA	ممثل المنظمة في إقليم أفريقيا
SADC	الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية
SPFS	البرنامج الخاص للأمن الغذائي
SRCs	منسقو المنظمة في الإقليم الفرعي
SSC	التعاون بين بلدان الجنوب
TCDC	التعاون التقني في ما بين البلدان النامية
TCI	شعبة مركز الاستثمار
TCP	برنامج التعاون التقني
TCS	شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج
TCSF	دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي
UEMOA	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
UMA	اتحاد المغرب العربي
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UTF	حساب أمانة أحادي
WB	البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي